



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت  
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح  
المحكمة الدستورية

الجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٤٤٤هـ الموافق ١٩ من مارس ٢٠٢٣م  
رئاسة السيد المستشار / محمد جاسم بن ناجي رئيس المحكمة  
عضوية السادة المستشارين / فؤاد خالد الزويد و عادل علي البحوه  
وصالح خليفه المريشد و عبد الرحمن مشاري الدارمي  
حضور السيد / عبد الله سعد صالح أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي:

في الطعن المقيم في سجل المحكمة الدستورية برقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢.  
" طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٢٢ "

المرفوع من:

مشاري فلاح العيبان الشمري

ضد:

١ - وزير العدل بصفته.

٢ - وزير الداخلية بصفته.

٣ - الأمين العام لمجلس الأمة بصفته.



## الوقائع

حيث إن حاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الطاعن (مشاري فلاح العيبان الشمري) طعن في صحة انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٢٢ في الدائرة (الرابعة)، وذلك بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٢٢، طالباً في ختام تلك الصحيفة الحكم: بإعادة فرز وتجميع أوراق التصويت بصناديق اللجان الانتخابية الأصلية والفرعية بالدائرة الانتخابية الرابعة، تمهيداً لإعلان فوزه حسب ترتيبه وفقاً لما يسفر عنه إعادة الفرز والتجميع، على سند من القول إن عملية الانتخاب قد شابتها أخطاء جسيمة أدت إلى عدم إعلان فوزه، على الرغم من حصوله على عدد كبير من الأصوات يؤهله للفوز في هذه الانتخابات.

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة برقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢، وجرى إعلانه إلى المطعون ضدهم.

هذا وقد نظرت هذه المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر الجلسات، وقررت بجلسة ٢٠٢٣/٣/٨ إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن هذه المحكمة قد قضت في الطعن رقم (١١) لسنة ٢٠٢٢، وفي الطعن رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٢، وفي الطعن رقم (١٢) و(٤١) لسنة ٢٠٢٢، وفي الطعن رقم (١٥) و(٤٤) لسنة ٢٠٢٢، بذات الجلسة بإبطال عملية الانتخاب برمتها، التي أجريت بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة والتي تمت



على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار...، الأمر الذي تضحى معه الخصومة في الطعن المائل تبعاً لذلك ونتيجة له غير ذات موضوع، بعد زوال محلها وانتفاء علتها، ومن ثم يتعين القضاء باعتبارها منتهية.

**فلهذه الأسباب**

**حكمت المحكمة: بانتهاء الخصومة في الطعن.**

**رئيس المحكمة**

**أمين سر الجلسة**

